الأمم المتحدة

A/56/464/Add.1

الجمعية العامة

Distr.: General
14 March 2002
Arabic
Original: English

الدورة السادسة والخمسون

البند ١٢٩ من جدول الأعمال

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة

تقرير الأمين العام

إضافة

أولا – مقدمة

١ – يستكمل هذا التقرير المعلومات عن الحالة المالية للأمم المتحدة الواردة في التقرير السابق للأمين العام (A/56/464). كما يقدم التقرير معلومات عن الحالة المالية للمنظمة حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ وعن التوقعات حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢.

ثانيا – استعراض الحالة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١

عرض عام

٢ – كانت الحالة المالية العامة للأمم المتحدة خلال عام ٢٠٠١ أفضل، من حيث السيولة والمرونة.

٣ – غير أن هذه الصورة الأفضل للحالة المالية حتى ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ لم تكن الإنجاز الوحيد الذي تحقق في مجال التدبير والإدارة. فقد تحققت إنجازات أخرى، منها إنشاء خطة أمنية محسنة للموظفين اقتسمت تكاليفها منظومة الأمم المتحدة بكاملها؛ وبدء أعمال التصميم من أجل تنفيذ الخطة الشاملة لتجديد مركب المقر؛ وتوسيع نظام المعلومات الإدارية المتكامل للمنظمة، ليشمل جميع مقار العمل الدائمة، مع اعتزام مواصلة عملية التوسيع لتشمل بعثات حفظ السلام؛ وتفويض المزيد من المسؤولية والمساءلة عن شؤون الموظفين إلى مديري البرامج؛ وختاما، تلبية احتياجات حفظ السلام، بتخصيص الموارد من أجل تحقيق خطة الدعم لعمليات حفظ السلام.

٤ – ورغم تلك الإنجازات، ظهرت تحديات جديدة في ٢٠٠١ قد يكون لها أثر على عام ٢٠٠٢، لا سيما التحدي الذي تواجهه المنظمة في مجال العمل باعتمادات مخفضة في الميزانية العادية من حيث القيمة الحقيقية.

140302 140302 02-28742 (A)
0228742

٥ - وما كان لإنجازات ٢٠٠١ أن تستمر بنجاح بدون قاعدة مالية كافية. فبالنسبة للأمم المتحدة، ما تزال القاعدة المالية الكافية تحدد بثلاثة عناصر هي الأموال النقدية المتوافرة، ومستوى الأنصبة المقررة غير المسددة، والديون المستحقة للدول الأعضاء.

٦ - وفي ٢٠٠١، كانت هذه العناصر الثلاثة جميعها أفضل مما كانت عليه في ٢٠٠٠. فقد كان مجموع الأموال النقدية أكبر، وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة والديون المستحقة للدول الأعضاء على المنظمة أقل. وعموما، كان إجمالي الأموال النقدية، بما فيها الميزانية العادية، وحفظ السلام وكلتا المحكمتين، أكبر بكثير في نهاية عام ٢٠٠١، بنسبة بلغت ٣٢ في المائة زيادة على عام ٢٠٠٠ حيث بلغت هذه الأموال ٣٢٦ ١ مليون دولار. وكانت الأنصبة المقررة غير المسددة في نهاية عام ٢٠٠١ أقل مما كانت عليه في ٢٠٠٠ بنسبة ٧ في المائة وبمبلغ ١٠٦ ٢ ملايين دولار، وانخفضت المبالغ المستحقة للدول الأعضاء مقابل القوات والمعدات المملوكة للوحدات بنسبة ١٨ في المائة عما كانت عليه في ٢٠٠٠ حيث بلغت ٧٤٨ مليون دولار.

وضع إجمالي الأموال النقدية في نهاية العام

٧ - بلغت الاشتراكات الواردة من جميع الدول الأعضاء في ٢٠٠١ ما مجموعه ٤٣٧ ٤ مليون دولار، مثلت أعلى مستوى للاشتراكات المحصلة في سنة واحدة في تاريخ المنظمة.

٨ - وكان هذا المستوى العالي نتيجة لعدة عوامل. أولا، دفعت الولايات المتحدة الأمريكية في ٢٠٠١ ما مجموعه ٦٦٩ ١ مليون دولار كاشتراكات. وشمل هذا المبلغ دفعة قدرها ٢٦٧ مليون دولار في الميزانية العادية، إضافة إلى مبلغ إضافي قدره ٣١ مليون دولار دُفع تطوعا. وعلاوة على ذلك، دفعت الولايات المتحدة مبلغا قدره ٤٣ مليون دولار، مقابل معظم نصيبها المقررين للمحكمتين لعام ٢٠٠١. كما دفع أيضا جزء كبير من نصيبها المقرر لحفظ السلام للسنة الحالية، بالإضافة إلى الدفعة الثانية من متأخرات الولايات المتحدة قدرها ٥٨٢ مليون دولار، ليبلغ إجمالي المدفوعات لحفظ السلام ٣٢٨ ١ مليون دولار.

٩ - بيد أن ما دفعته الدول الأعضاء الأخرى كان أقل من المتوقع أصلا حيث بلغت المدفوعات ٧٩٦ ٢ مليون دولار، بدلا من ٠٥٠ ٣ مليون دولار. لكن هذا المبلغ المنخفض الذي دفع فعلا لم يكن أمرا غير مألوف، إذ ارتفعت الأنصبة المقررة لحفظ السلام في ٢٠٠١ ارتفاعا سريعا وأُذن بدفع أنصبة مقررة في أواخر العام.

١٠ - ونتيجة لهذه المبالغ المدفوعة، بلغ إجمالي الأموال النقدية في نهاية ٢٠٠١ ما قدره ٣٢٦ ١ مليون دولار، وهو مستوى أعلى مما كان عليه سابقا في بضع سنين خلت. غير أن صورة مختلفة تتجلى إذا فُصِّل هذا المبلغ ليبين الأموال النقدية لحفظ السلام، والميزانية العادية، والمحكمتين على حدة. ففي نهاية العام، بلغ مجموع الأموال النقدية لحفظ السلام ٣١٥ ١ مليون دولار، وبلغت الأموال النقدية المودعة في حسابات المحكمتين ٩ ملايين دولار وبلغت الأموال النقدية للميزانية العادية، بما فيها الاحتياطيات المتصلة بها، ٢ مليون دولار. وبالتالي، فإن الأموال النقدية الكبيرة المتاحة الوحيدة هي الخاصة بعمليات حفظ السلام. فقد كانت الأموال النقدية لكل من الميزانية العادية والمحكمتين قريبة جدا من نقطة الصفر.

الحالة النقدية في الميزانية العادية

١١ - جاء الرصيد النقدي الفعلي للميزانية العادية في نهاية العام وقدره ٢ مليون دولار وفقا لنمط الأداء العادي لأكبر دولة مشتركة وللدول الأعضاء الأخرى. فبينما كان الرصيد في نهاية العام إيجابيا، جاءت التفاوتات الشهرية في السيولة

النقدية، مع ذلك، وفقا للنمط العادي للسنوات الأخيرة حيث تكون مستويات المدفوعات من الدول الأعضاء عالية في كانون الثاني/يناير، وشباط/فبراير، وآذار/مارس، ومتدنية من نيسان/أبريل إلى تموز/يوليه، وتدفع بضع اشتراكات في النصف الثاني من العام. وقد أدى ذلك إلى وقوع حالات عجز نقدي في الميزانية العادية قبيل نهاية العام؛ فقد اقترض مبلغ ٨ ملايين دولار من حسابات عمليات حفظ السلام في أيلول/سبتمبر و٣٠ مليون دولار في تشرين الثاني/نوفمبر. ولدى استلام المبالغ التي دفعتها الولايات المتحدة في نهاية العام، سُددت المبالغ المقترضة من حسابات حفظ السلام وبقي رصيد نقدي قدره ٢ مليون دولار. وبالتالي لزم الاقتراض من عمليات حفظ السلام خلال العام من أجل الإنفاق على العمليات الممولة من الميزانية العادية.

١٢ - ومع الأسف، أصبحت حالات العجز النقدي المتكررة في الأشهر الأخيرة من كل عام حالة مزمنة للميزانية العادية. ولن تستقيم هذه الحالة إلا عندما تدفع الدول الأعضاء جميعها أنصبتها المقررة في الميزانية العادية وقت استحقاقها وفقا للقاعدة المالية ٥-٤، أي بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير عادة.

١٣ - ولكي يستمر التقدم نحو تحقيق الاستقرار المالي، لا يجب على الدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها في موعدها فحسب، بل يجب عليها أن تدفعها كاملةً أيضا. غير أن التقدم الذي أحرزه عدد متزايد من الدول الأعضاء التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية كاملةً توقف في عام ٢٠٠١ مع الأسف. فمن ٧٥ دولة عضوا فقط في ١٩٩٤، ارتفع العدد باطراد إلى ١٤١ عام ٢٠٠٠. وانخفض ذلك العدد إلى ١٣٥ دولة في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١.

١٤ - ويود الأمين العام أن يشكر الدول التي استمرت في دفع اشتراكاتها كاملةً وأن يشكرها بخاصة على استمرارها في الوفاء بالتزاماتها. ويأمل أن يكون الانخفاض الذي حصل في ٢٠٠١ مؤقتا ويشجع الأعضاء على الاستمرار في التحسن تمشيا مع الاتجاه الإيجابي للسنوات الماضية. وفي ذلك الصدد، فإن عدد الدول التي دفعت أنصبتها المقررة في الميزانية العادية كاملة بحلول ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ بلغ ٤٢ دولة، أي أكثر من عدد فترة العام السابق حيث بلغ العدد ٣٩ دولة.

المحكمتان

١٥ - بلغ الرصيد النقدي للمحكمتين الدوليتين في نهاية العام ٩ ملايين دولار. ويمثل ذلك العدد مبلغا نقديا صغيرا لتمويل أنشطة تكلف في المجموع حوالي ٢٠٠ مليون دولار سنويا ويقوم بها موظفون يزيد قوامهم على ٨٠٠ ١ فرد.

١٦ - وبلغ الرصيد النقدي في حسابات المحكمتين في بداية عام ٢٠٠١ ما قدره ١٦ مليون دولار. غير أن ذلك الرصيد انخفض بسرعة في شباط/فبراير إلى ٩ ملايين دولار. وشكلت المبالغ المدفوعة على مدى الأشهر الثمانية التالية رصيدا نقديا كافيا للإنفاق على المحكمتين. لكن الرصيد النقدي انخفض مرة أخرى في نهاية العام إلى مستوى متدن بلغ ٩ ملايين دولار. وتشكل تلك الأرصدة النقدية المتدنية مصدر قلق بالغ لأن المبالغ التي ينبغي تسديدها تتعلق في الغالب بالتزامات الرواتب والسفر، التي يجب دفعها حاليا ولا يمكن تأجيلها. وبالتالي، فإن أي وضع سلبي في السيولة النقدية يجب معالجته بالاقتراض.

١٧ - وفعلا، وقع اقتراض محدود بين المحكمتين. غير أنه بالنظر إلى المستويات النقدية المتدنية حاليا، قد لا توجد موارد نقدية كافية تسمح بالاقتراض بين المحكمتين.

وسيؤدي ذلك إلى حالة سيتعين فيها إيجاد مصادر أخرى للاقتراض.

حفظ السلام

١٨ - اتبع مستوى الأموال النقدية لحفظ السلام مستوى الأنصبة المقررة. ففي ٢٠٠١، تجاوزت الأنصبة المقررة لحفظ السلام ٣ بلايين دولار بقليل، أي بلغت تقريبا المستوى الأعلى عامي ١٩٩٤ و ١٩٩٥.

١٩ - وبدأ عام ٢٠٠١ برصيد نقدي متاح قدره ٩٠٨ ملايين دولار. وظلت الأموال النقدية لحفظ السلام في المستوى ذاته تقريبا طيلة العام. غير أن الأرصدة النقدية بلغت ١,٩ بليون دولار في نهاية تشرين الثاني/نوفمبر، باستلام مبلغ نقدي قدره ٤٧٥ مليون دولار كمتأخرات من الولايات المتحدة في تشرين الثاني/نوفمبر، ومتأخرات قدرها ٤٣ مليون دولار من الاتحاد الروسي. وبسداد التكاليف للدول الأعضاء من المتأخرات المحصلة في ٢٠٠١ ودفع الالتزامات السنوية عاد رصيد نهاية العام إلى المستوى ذاته الذي كان عليه في بداية العام، حيث بلغ ١,٣ بليون دولار.

الأنصبة المقررة غير المسددة

٢٠ - كان مجموع الأنصبة المقررة غير المسددة البالغ ١٠٦ ٢ ملايين دولار أقل في نهاية عام ٢٠٠١ من عام ٢٠٠٠، عندما بلغت ٢٥٩ ٢ مليون دولار. وقد وقع ذلك النقصان المتواضع نسبيا رغم دفع مبالغ كبيرة من المتأخرات لحفظ السلام ويظل المستوى العالي عموما للأنصبة المقررة غير المسددة مصدر قلق.

الميزانية العادية

٢١ - بالنسبة للميزانية العادية، تراوحت جميع المبالغ المستحقة الدفع، في نهاية الأعوام ١٩٩٩ و ٢٠٠٠ و ٢٠٠١، ما بين ٢٢٠ و ٢٤٠ مليون دولار، وهو مستوى يقل كثيرا عن مستوى عام ١٩٩٨، حينما بلغت الحصص المقررة غير المدفوعة في الميزانية العادية ٤١٧ مليون دولار. ويعكس المستوى المنخفض لعامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، الجهود التي بذلتها الدول الأعضاء، بما فيها الولايات المتحدة التي شرعت في ذلك الوقت في دفع مبلغ سنوي يعادل الحصة الكاملة المقررة عليها في الميزانية العادية السنوية.

٢٢ - وفي نهاية عام ٢٠٠١، بلغت ديون الولايات المتحدة والبرازيل والأرجنتين مجتمعة، نسبة ٨٥ في المائة من جميع الحصص المقررة غير المدفوعة في الميزانية العامة. وبلغ دين الولايات المتحدة نسبة ٦٩ في المائة، ودين البرازيل ٩ في المائة، ودين الأرجنتين ٧ في المائة. وبلغت ديون الدول الأعضاء الأخرى البالغ عددها ٥١ دولة نسبة الـ ١٥ في المائة المتبقية.

حفظ السلام

٢٣ - فيما يتعلق بالأنصبة المقررة لحفظ السلام، بلغ حجم المساهمات غير المدفوعة ٨٢٣ ١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بانخفاض قدره ١٦٦ مليون دولار عن العام السابق. ويُعزى هذا النقص بدرجة كبيرة إلى حدوث تغيرات في مواقف اثنين من الدول الأعضاء، هما الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ففي حالة الولايات المتحدة، كان استلام المساهمات المستحقة منذ فترة طويلة، في تسوية كاملة لمتأخراتها، عاملا رئيسيا في انخفاض مساهمات حفظ السلام غير المدفوعة بما يعادل ٤٥٣ مليون دولار. وفي حالة الاتحاد الروسي فقد نفذ خطته الرامية إلى ما عليه من متأخرات مساهمات حفظ السلام بالكامل. ولم تعد للاتحاد الروسي مساهمات حفظ سلام مستحقة الدفع في نهاية عام ٢٠٠١. غير أن الارتفاع الإجمالي في متأخرات مساهمات حفظ السلام البالغة ٣٣٤ مليون دولار،

على الدول الأعضاء الأخرى أتى على جزء من ريع هذه الدفعيات الكبيرة.

المحاكم

٢٤ - في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، بلغت المساهمات غير المدفوعة المستحقة للمحكمتين الدوليتين ما مجموعه ٤٤ مليون دولار، بنقصان قدره ٣ ملايين دولار عن العام السابق. وكانت نسبة ٨١ في المائة من المساهمات غير المدفوعة مستحقة من ثلاث فقط من الدول الأعضاء. إذ بلغ دين الولايات المتحدة نسبة ٣٣ في المائة من مجموع المستحقات، بينما بلغ دين الاتحاد الروسي نسبة ٣٢ في المائة ودين البرازيل نسبة ١٦ في المائة. وكان مجموع الدول الأعضاء الأخرى، وعددها ١١٠ مدينا بنسبة الـ ١٩ في المائة المتبقية.

الديون المستحقة للدول الأعضاء

٢٥ - أما فيما يتعلق بالديون المستحقة للدول الأعضاء، وهو عامل عظيم الأهمية بالنسبة لقدرة المنظمة المالية، فتنبغي الإشارة إلى أن الأمين العام قد دفع إلى الدول الأعضاء، وفقا للسياسة المتبعة، جميع المبالغ المتحصل عليها من متأخرات الحصص المقررة التي طال عهدها.

٢٦ - ومع تلقي مبلغ ٥٨٢ مليون دولار من الولايات المتحدة، كدفعة ثانية من متأخراتها المدفوعة، دفع مبلغ ٥٣٠ مليون دولار من ذلك المبلغ إلى الدول الأعضاء قبل نهاية كانون الأول/ديسمبر. وينتظر سداد المبلغ المتبقي وقدره ٥٢ مليون دولار توثيق المطالبات بشكل نهائي، فضلا عن تسوية القروض المشتركة بين البعثات، وهو ما يتوقع حدوثه في عام ٢٠٠٢. وفي نهاية السنة، كانت المنظمة قد عالجت جميع المطالبات الموثقة، التي كانت في الانتظار في الحسابات المستحقة الدفع، عدا مطالبات سلطة الأمم المتحدة الانتقالية في كمبوديا، وعملية الأمم المتحدة في موزامبيق، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى، نظرا لاستمرار عدم توفر السيولة اللازمة للسداد.

٢٧ - وفيما يتعلق بالديون المستحقة للقوات والمعدات المملوكة للوحدات، بلغ ما للدول الأعضاء من ديون على المنظمة ٩١٧ مليون دولار في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١. ويعود معظم ذلك المبلغ وهو زهاء ٧٥٣ مليون دولار، إلى الديون المستحقة على المعدات المملوكة للوحدات، مع بقاء مبلغ صغير، ١٦٤ مليون دولار، كدين مستحق للقوات. وجرى أثناء عام ٢٠٠١، سداد مبلغ ١٨١ مليون دولار إلى الدول الأعضاء كمستحقات لعام ٢٠٠٠ لم يجر دفعها خلال ذلك العام. وتزيد الالتزامات الجديدة لعام ٢٠٠١، نحو ٧٤٠ مليون دولار، عن المبلغ الذي جرى التنبؤ به في السابق. ويعكس ارتفاع هذا الرقم، في معظمه، الانتشار الكامل للقوات في عدد من البعثات، لا سيما بعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وبالإضافة إلى ارتفاع التكاليف الجارية، كانت الدفعيات الفعلية في عام ٢٠٠١ أقل من المتوقع، وبلغت ٣٢٨ مليون دولار فقط. ويعود ذلك إلى تأخر الدول الأعضاء في التوقيع على مذكرات التفاهم، علاوة على تأجيل دفعيات القوات لشهر واحد عام ٢٠٠١، حتى دفعت في أوائل عام ٢٠٠٢. وفضلا عن ذلك، وكنتيجة لمواصلة سداد الديون من سداد المتأخرات المستحقة على الولايات المتحدة، دُفع ما مجموعه ٤٠١ مليون دولار، فيما يتصل بالمعدات المملوكة للوحدات، بنهاية العام. ونتج عن ذلك انخفاض الديون المستحقة للوحدات وعن المعدات إلى ٧٤٨ مليون دولار في نهاية السنة.

٢٨ - حدث انخفاض كبير في مستوى الديون الإجمالية المستحقة للدول الأعضاء، بما في ذلك مستحقات القوات، والمعدات المملوكة للوحدات، وطلبات التوريد، ومطالبات

الوفاة والإعاقة، وتقلصت من مستوى كان يبلغ ١,١ بليون دولار في بداية العام إلى ٨٠٠ مليون دولار في نهايته.

٢٩ - وخلاصة القول، إن عام ٢٠٠١ كان أفضل وأكثر إنتاجية، وتحققت فيه إنجازات كثيرة للمنظمة والدول الأعضاء. غير أن هناك تحديات جديدة متوقعة، بدءا بمستوى الموارد الحقيقية المدرجة في ميزانية المنظمة للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣.

ثالثا - التوقعات والتحديات لعام ٢٠٠٢

٣٠ - قررت الجمعية العامة في قرارها ٥٦/٢٥٤ ألف إلى جيم المؤرخ ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ خفض تقديرات الميزانية التي طلبها الأمين العام للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٣ بمبلغ ٧٥ مليون دولار من الاعتمادات الحقيقية. وبرغم أن ميزانية الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١ اشتملت على زيادة قدرها ١٦٥ مليون دولار، وهي زيادة ارتبطت بالاحتياجات المتعلقة بالتضخم وأسعار العملات وفق منهجية ميزنة المنظمة، إلا أن المستوى الفعلي للموارد الذي صوتت عليه الجمعية العامة انخفض فعليا بمقدار ٧٥ مليون دولار. ولأغراض استيعاب هذا الانخفاض في الموارد الحقيقية، عمد الأمين العام إلى تطبيق تدابير في عدد من مجالات الدعم، التي من شأنها أن تمكن المنظمة من العمل في حدود الموارد المعتمدة.

٣١ - وتشكل حالة التدفقات النقدية المتوقعة في عام ٢٠٠٢ للميزانية العامة، وحسابات عمليات حفظ السلام، والمحاكم، تحديات محتملة أيضا للمنظمة.

الميزانية العادية

٣٢ - بدءا بالميزانية العادية، تشير التوقعات النهائية للعام الجاري إلى أن حالة السيولة الخاصة بالميزانية العادية والخدمات المتصلة بها ستكون في مستوى الصفر عند نهاية عام ٢٠٠٢، مقارنة برصيد إيجابي كان قدره ٢ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١. وتفترض هذه التوقعات قيام المساهمين الرئيسيين بسداد حصصهم المقررة بالكامل في عام ٢٠٠٢ واتباع المساهمين الآخرين نمطا شبيها لنمط دفعياتهم لعام ٢٠٠١. وعلى هذا الأساس، يتوقع أن تشهد الميزانية العادية عجزا في السيولة في أوقات متفاوتة خلال النصف الثاني من العام، قبل وصول الرصيد إلى مستوى الصفر في نهاية السنة. وبذلك تبقى حالة الميزانية العادية شديدة الهشاشة.

المحاكم

٣٣ - بالنسبة للمحاكم، يتوقع أن تضطر محكمة واحدة، أو المحكمتان معا إلى الاستدانة من حسابات حفظ السلام خلال السنة، بالرغم من توقع تحقيق رصيد نقدي إيجابي يصل إلى ١١ مليون دولار في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢. وقد شهدت المحكمتان بالفعل عجزا في السيولة في شباط/فبراير. وقد تصبح الاستدانة من حسابات عمليات حفظ السلام ضرورية في المستقبل.

حفظ السلام

٣٤ - تعتبر التوقعات باحتياجات حفظ السلام غاية في الصعوبة، نظرا لأن الافتراضات التي تستخدم فيها قد تشهد تغيرات كبيرة في أي وقت من العام. ومع أخذ ذلك في الاعتبار، يتوقع أن يبلغ الرصيد النقدي لعمليات حفظ السلام ١,٣ بليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢. وتعكس هذه التوقعات مستوى لمساهمات حفظ السلام في عام ٢٠٠٢، مساويا لما كان في عام ٢٠٠١ تقريبا.

٣٥ - تظل مساهمات حفظ السلام متركزة في ست بعثات كبيرة هي: بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في

تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. ويبلغ مجموع المساهمات المتنبأ بها لهذه البعثات الست ٢,٦ بليون دولار. كما يتوقع أن تبلغ الاحتياجات الإجمالية للبعثات الست الأخرى وهي: قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، وقوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص، وبعثة الأمم المتحدة للمراقبة في العراق والكويت، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وبعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا، ٢٠٠ مليون دولار تقريبا في عام ٢٠٠٢.

٣٦ - وعند النظر إلى مستويات المساهمات المتوقعة لأكبر البعثات في ٢٠٠٢، كلا على حدة، فإنها تظهر بعض التغيرات الملحوظة بالمقارنة مع الأرقام الفعلية لعام ٢٠٠١. إذ تظهر زيادات كبيرة في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، حيث تبلغ الزيادة نسبة ٥٤ في المائة عما كانت عليه في العام السابق بالنسبة للأولى، وتصل إلى نسبة ١٨٨ في المائة بالنسبة للثانية. ومن جهة أخرى، تُظهر التوقعات الخاصة ببعثة إدارة الأمم المتحدة المؤقتة في كوسوفو، وإدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية، وبعثة الأمم المتحدة في إثيوبيا وإريتريا، وبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، انخفاضا كبيرا في مستوى المساهمات المقررة. وتتراوح النسب المئوية لانخفاض المستويات في عام ٢٠٠٢ عن مستويات عام ٢٠٠١ بين ٣٣ في المائة و ٧٨ في المائة.

٣٧ - وتلقي الاختلافات في مستويات المساهمات الضوء على التغيرات التي يمكن أن تحدث، والتي تحدث في الواقع، من عام إلى آخر. بيد أنه قد تظهر تقلبات في نمط المساهمات على امتداد العام، استنادا إلى هذه التوقعات التي يصعب التكهن بها على وجه اليقين، ولكن بدون حدوث اختلاف كبير عن أنماط المساهمات السابقة. وكالعادة، يتوقع زيادة المبالغ المتلقاة خلال الأشهر التي تعقب صدور الحصص المقررة، وأن تنخفض فيما بين ذلك، مع بلوغها أعلى المستويات في تشرين الأول/أكتوبر، حيث ينعكس استلام أكبر الحصص من المساهمين الرئيسيين لعمليات حفظ السلام. ويتوقع أن ينتهي العام برصيد مشترك قدره ١,٣ بليون دولار، مما يشبه الحالة في بداية العام.

الديون المستحقة للدول الأعضاء

٣٨ - بالنسبة للديون المستحقة للدول الأعضاء، فقد بدأ عام ٢٠٠٢ بمبلغ قدره ٧٤٨ مليون دولار. ويتوقع أن تكون الالتزامات الجديدة أعلى بكثير في عام ٢٠٠٢، وتصل إلى ٨١١ مليون دولار، لكن يتوقع أيضا أن يرتفع مجموع دفعيات السداد، حوالي ٨٩٠ مليون دولار بشأن الديون المستحقة للقوات وديون المعدات. وسيجري سداد المبلغ الإجمالي هذا على دفعات طوال العام، مع توقع حدوث انخفاض كبير في مستوى مجموع الديون المستحقة للقوات والمعدات المملوكة للوحدات في نهاية العام، حتى يصل إلى ٦٦٦ مليون دولار.

٣٩ - يتوقع في نهاية عام ٢٠٠٢، سداد جميع الالتزامات المتعلقة بالقوات حتى تموز/يوليه ٢٠٠٢، مع تبقي تكاليف ستة أشهر فقط من المبالغ المستحقة الدفع للقوات. وعلاوة على ذلك، يتوقع أن تنخفض الالتزامات المتعلقة بالمعدات المملوكة للوحدات كثيرا عن المستويات العليا التي شهدتها في الأعوام السابقة.

الرصيد النقدي المشترك

٤٠ - بناء على هذه التوقعات المتعلقة بالإيرادات والنفقات، يتوقع أن يبلغ مجموع الأرصدة النقدية ١ ٣٢٨ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠٢، مكونا من رصيد عند مستوى الصفر بالنسبة للحسابات المشتركة للميزانية العادية،

و ١١ مليون دولار للمحكمتين الدوليتين، و ١ ٣١٧ مليون دولار لعمليات حفظ السلام، مقارنة بمبلغ ١ ٣٢٦ مليون دولار في نهاية عام ٢٠٠١. وتظل مستويات الأرصدة المشتركة مرتفعة بشكل ملحوظ بالمقارنة مع السنوات القليلة الماضية.

٤١ - غير أن هذا المجموع المعافى نسبيا، يخفي وراءه مشكلة إدارة مالية محتملة للمنظمة. فبموجب أحكام قرار الجمعية العامة ٥٣/٢٤١ بشأن كوسوفو، التي أدخلت لاحقا في جميع القرارات المشابهة، لم يعد بوسع الأمين العام الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام العاملة، ولا يحق له ذلك إلا من حسابات البعثات المغلقة. يضاف إلى ذلك أنه، بموجب صلاحيات الجمعية العامة، يحق للأمين العام الاقتراض من صندوق الاحتياطي لحفظ السلام لصالح بعثات حفظ السلام الجديدة والموسعة فقط. وعليه، فقد لا تصبح الموارد النقدية في مجملها، متاحة للاقتراض وبصورة مطردة من أجل سد عجز السيولة في الفترات القصيرة الأجل في الميزانية العادية وميزانيتي المحكمتين الدوليتين.

٤٢ - يوجد حاليا مبلغ قدره ٤٠٠ مليون دولار تقريبا، متاح للاستخدام في حسابات عمليات حفظ السلام التي اكتملت. ويعتبر هذا المصدر الوحيد حاليا، للاقتراض من حسابات حفظ السلام لصالح الميزانية العادية والاحتياجات المتقلبة لبعثات حفظ السلام المستمرة. وطالما أنه ستقدم التقارير النهائية عن عدة من البعثات المغلقة في عام ٢٠٠٢، فقد تنضب هذه الموارد بالفعل. وفي تلك الحالة، قد تفقد المنظمة صمّام أمانها وتواجه احتمالا حقيقيا جدا لاستمرار الضغوط المالية عليها، إذا نضبت الموارد النقدية في الحسابات الأخرى. ومن المهم أن تدرك الدول الأعضاء هذه المشكلة التي يطل شبحها. ويزمع الأمين العام إبقاء الحالة قيد الاستعراض، وتقديم مقترحات إضافية إذا اقتضى الحال.

رابعا - خاتمة

٤٣ - تحقق تحسن كبير في الحالة المالية للمنظمة، في عام ٢٠٠١. إذ انخفضت المتأخرات، وكذلك دين المنظمة المستحق للقوات ومقدمي المعدات، لكن يبقى قدر كبير من المتأخرات كما تقلصت الموارد الاحتياطية. وقد أفقدت القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة، والقرارات التي قد تتخذها مستقبلا، المنظمة قدرا من مرونتها في معالجة حالات النقص الطارئ في السيولة، كما قد تؤدي إلى مصاعب نقدية خطيرة في المستقبل. والأمين العام ملتزم بمعالجة هذه المشاكل، لكن النجاح يعتمد على دعم الدول الأعضاء والتزامها تجاه المنظمة.